بلاغ صحفي

المجلس الإداري للوكالة الوطنية للتأمين الصحي

واصلت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي يوم الاثنين 10 فبراير 2014 على الساعة التاسعة والنصف صباحا بمقر الوكالة أشغال الدورة الثانية عشر لمجلس الإدارة المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

خلال هذا الاجتماع، قام السيد حزيم الجيلالي المدير العام للوكالة الوطنية للتأمين الصحي بتقديم خارطة الطريق الجديدة للوكالة، والتقرير السنوي العام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض برسم سنة 2012 ، وحصيلة مهمة التحكيم المسندة للوكالة والتي تم نشرها للعموم لأول مرة، والميزانية البرمجية 2014-2016 وكذا ميزانية 2014.

وقد تمت المصادقة على جميع القرارات من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك مخطط العمل وميزانية 2014.

كما تميزت هذه الدورة خاصة بالإرادة التي أبدتها الوكالة الوطنية من اجل تقوية منظومة الضبط الذي يشكل أساس عملها. في هذا الإطار،فإن إجراء تعديل على لجنة الشفافية خاصة من حيث تركيبتها من شأنه أن يعمل على تقوية استقلالية هذه اللجنة، ويتيح لأعضائها تقديم رؤية نقدية وعلمية وموضوعية حول المعطيات المتعلقة بالأدوية الخاضعة للتقييم. كما أن إجراء تعديل على مستوى المهام المسندة إليها خاصة رأيها بشأن الوصفات الطبية لبعض الأدوية دون توفرها على الترخيص للتداول في السوق يكون الهدف منه تعزيز سلامة المرضى عند استعمال الأدوية، وتدارك الخطر المؤكد الذي يهدد الصحة العامة و تفادي المصاريف التي لها أثر بليغ على التأمين الصحي.

من جهة أخرى، ونظرا لكون نسبة قبول الأدوية التي يتم تقييمها من قبل لجنة الشفافية تبقى ضئيلة (18%) بسبب غياب دراسة تتعلق بالأثر الاقتصادي والمالي لهذه الأدوية وعدم إشراك الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض في هذه العملية، فقد تقرر إحداث لجنة للتقييم الاقتصادي والمالي للمنتجات الطبية، ستضطلع بمهمة تحليل هذا الأثر بالنسبة للأدوية التي وافقت لجنة الشفافية على الخدمة الطبية المقدمة المتعلقة بها.

كذلك ومن اجل تقييم وتحيين مستمر للائحة المستلزمات الطبية المقبول إرجاع مصاريفها برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تعتزم الوكالة ان تكون هذه اللجنة الاقتصادية والمالية على شكل هيئة حتى تتمكن من قبول أو سحب هذه المواد الطبية من لائحة الآلات المقبول إرجاع مصاريفها وكذا الأسعار المتعلقة بالتعويض.

وقد كانت الدورة الثانية عشر لمجلس الإدارة مناسبة للمصادقة على المقاربة الجديدة والكيفيات الجديدة المتعلقة بتدبير اتفاقية الشراكة بين وزارة الصحة، والجمعية المغربية للعلوم الطبية والمجلس الوطني للهيئة الوطنية للأطباء والطبيبات والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، حول إعداد ونشر البروتوكولات العلاجية في إطار التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وذلك بتحديد هدف 10 بروتوكولات علاجية سنويا وكذا من خلال مراجعة التزامات كل طرف من الأطراف المعنية.

يتم تعريف البرتوكولات العلاجية في الحقل الصحي كمراجع طبية يتم تطويرها بكيفية منهجية من أجل مساعدة الطبيب الممارس على وصف العلاجات المناسبة خلال ظروف سريرية محددة، وتندرج هذه البروتوكولات ضمن هدف تحسين جودة وسلامة العلاجات والتحكم الطبي في المصاريف.